

الدولة والسوق ودورهما في التنمية: دراسة حالة الجزائر

رشيدة أوبختي (*)

الملخص: إن مسألة دور الدولة ودور السوق في إدارة الاقتصاد لا تحظى بتوافق الآراء. فالمتفق عليه هو رفض التدخل الحكومي الواسع النطاق ورفض إهمال آليات السوق. فما هي حدود تدخل الدولة؟ وما هي حدود آليات السوق؟ وما هي مدى عمل الأسواق دون تدخل؟ إن الاعتماد على آليات السوق لا يلغي وظيفة الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي، كل ما في الأمر أن الدولة تمارس وظيفتها من خلال آليات السوق وليس بقرارات وأوامر إدارية وبالتعاون مع قوى السوق الفاعلة. ويتمحور دورها حول توفير الشروط الضرورية من أجل أن تمارس آليات السوق دورها بنجاح في توجيه النشاط الاقتصادي. فالحقيقة أن السوق لا تعمل إلا في ظل دولة قوية تضع الإطار العام للنشاط الاقتصادي، وتحدد الشروط المناسبة لمباشرة هذا النشاط، وتحول دون الخروج عن هذا الإطار.

الكلمات المفتاحية: السياسة السعرية، حكومة الحد الأدنى، الإنترالبرالية، التعديل الهيكلي، الخصخصة.

State and market role in development –case study of ALGERIA-

RACHIDA OUBEKHTI

Abstract: The question of the role of the state and that of the market in the management of the economy does not enjoy of an agreement in points of sights, it is agreed that the governmental intervention of great scale and the omission of mechanisms of the market are inadmissible. To that effect, what are the limits of the intervention of the state? What are the limits of mechanisms of the market? What is the octant of the action of markets without intervention? The recourse to mechanisms of the market does not exclude neither revoke and it is not opposed to the function of the state in the orientation of the economic activity, it that the state exerts and fulfils its function by the means and through mechanisms of market and not by administrative decisions and orders and this in collaboration with the active forces of the market. Its role concerns the way how to fulfil the necessary conditions so that markets mechanisms can carry out their role to orient the economic activity with success. Indeed, market does not act, only under the auspices of a strong and a vigorous state which establish and prescribe a general framework of the economic activity, determine and settle appropriate conditions to undertake this activity and keep it to exceed the limits of this framework.

keywords: price policy, minimal state, ultra-liberalism, structural adjustment, privatization.

(*) كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، raoubekhti@yahoo.fr

مقدمة:

لقد حدثت تغيرات اقتصادية عالمية سريعة في الربع الأخير من القرن العشرين كان لها تأثيرا كبيرا على معظم اقتصاديات العالم؛ تتمثل خاصة في زيادة موجة التحرر الاقتصادي، تزايد قوى التكتلات الاقتصادية الدولية وظهور العولمة التي تدعمها أفكار أساسية عرفت باسم إيديولوجيا "النيوليبرالية" أو "الليبرالية الجديدة" "Neoliberalism". هذه الأخيرة تعود في أصلها إلى الليبرالية والتي هي من سمات الرأسمالية.

هذه التغيرات أظهرت من جديد إشكالية الدولة والسوق. فبعد الانتشار الواسع للعولمة وسيطرة الشركات الكبرى على مختلف الأسواق والتي أصبح لها تأثيرا حتى على سياسة البلدان المنتشرة فيها نظرا لنفوذها الاقتصادي الكبير، صار من الضروري إعادة النظر في دور الدولة ومدى تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد اختلفت المدارس الاقتصادية في نظرتها لدور الدولة، فمنها من أعطاه دورا حيايا، ومنها من عزز مكانتها في الحياة الاقتصادية بإعطائها دورا متقدما في السوق وتنظيمه، وهذا تماشيا والأوضاع الاقتصادية التي تسود الحقبة التي عايشتها هذه المدرسة أو تلك.

إن تدخل الدولة ووجود السوق ما هو إلا جهاز أساسي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا الإطار سنحاول البحث في حدود الاعتماد على كل من الدولة والسوق في تحقيق التنمية الاقتصادية التي أصبحت من أهم الأهداف السياسية للحكومات في مختلف بلدان العالم. بعبارة أخرى هل الاعتماد على آليات السوق يلغي وظيفة الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي أم أن الدولة تمارس وظيفتها من خلال آليات السوق؟

وسنحاول أيضا إسقاط المفاهيم السابقة على الاقتصاد الجزائري الذي يسعى للاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ويولي أهمية كبيرة للنهوض بمجهودات التنمية خاصة بعدما خلفه الاقتصاد المخطط من سوء تسيير للموارد المادية والمالية والبشرية.

1/ تعاريف:**1-1/ التعريف بالدولة:**

إن لمصطلح "الدولة" مفاهيم مختلفة تتغير حسب كل مرحلة تاريخية، حيث لا يوجد مفهوم محدد لها. فالتعريف العام للدولة هو "أنها تنظيم سياسي واقتصادي واجتماعي يندرج تحته الأفراد والتنظيمات".

ويعرفها بعض المفكرين السياسيين بما يلي:

أ- **ماكس فيبر:** الدولة هي مؤسسة سياسية تحتكر شرعية استخدام القوة وتعمل بصفة مستمرة على فرض النظام والقانون.

ب- **جورج بوردو:** الدولة هي كيان مصطنع، تسمح ببقاء الأفراد تحت سيطرتها والخضوع لها، دون الشعور بأنهم يخضعون لآخرين. ويرى أيضا أن الناس اخترعوا الدولة حتى لا يطيعوا الناس.

1-2/ تعريف اقتصاد السوق:

إن مصطلح "اقتصاد السوق" "Market economy" يعد من المصطلحات التي انتشرت في التسعينات من القرن العشرين بانتهاء المنظومة الاشتراكية. ويعرف أيضا بـ "نظام النشاط الخاص"، وهناك تعاريف عديدة لاقتصاد السوق منها:

1- اقتصاد يتميز بفعالية السير الحقيقي للأسعار (حقيقة الأسعار)، وحتى تظهر هذه الحقيقة التي من خلالها يقوم السعر بوظائفه الأساسية لأبد من توفر الشروط الآتية:

- القيام بتحرير الأسعار حتى تلعب دورها في تطابق العرض والطلب وكذلك تعميق دورها في مجال نشر المعلومات؛

- تفعيل وتنشيط آليات المنافسة عن طريق إلغاء الاحتكارات واستقطاب الريوع وجعل السعر بمثابة مرآة للنشاط الاقتصادي؛

- انفتاح الاقتصاد الوطني على الخارج والاستفادة من منظومة الأسعار العالمية للتحكم في الندرة على المستوى الوطني.
- 2- اقتصاد تكون فيه الوساطة متطورة من حيث تعبئة الادخار وتوزيعه بين العناصر الاقتصادية توزيعا بعيدا عن التدخلات البيروقراطية، حيث يبقى البنك المركزي يقوم بدور الرقابة على التوازنات المالية الداخلية والخارجية، وكذلك التوازنات النقدية.
- 3- وجود سوق مفتوحة على المنافسة داخليا وخارجيا مقرونة بطلب فعال.
- 4- وجود عملية قوية ونشيطة للتأهيل والتجديد والتوسيع في الكفايات الإنتاجية وكذلك الهياكل الاقتصادية.
- 5- وجود قطاع معرفي ومالي في تطور وتقدم.
- 6- التحول إلى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والتي تسمح بتطوير فكرة المؤسسة، الخطر والمنظم... إلخ¹.

2/ إشكالية تدخل الدولة:

2-1/ الإطار التاريخي لإشكالية الدور التدخلية للدولة في الاقتصاد:

مرت الدولة منذ القديم على عدة فترات تطور بها مفهومها من الدولة الحارسة (Gendarme state) إلى الدولة المتدخلة (Interventionist state)، فالدولة المنتجة (Producing state) والدولة المنظمة (regulator state).

2-1-1/ سيادة منطق السوق

سادت سياسات الحرية الاقتصادية في القرن التاسع عشر، مجسدة نظرية "أدم سميث" "Adam Smith" كما عرضها في كتابه المشهور "ثروة الأمم" (1776م)؛ كرد فعل على سياسات التدخل المسرفة التي سيطرت في القرن الثامن عشر، فظهر بذلك مفهوم الدولة الحارسة التي تتولى مهام الأمن والعدالة والدفاع والإطلاع بدور مهم في بعض القطاعات الخدمية كالصحة والتعليم، أي أنها تقف حارسة للنشاط الاقتصادي دون التدخل في الآلية التي يعمل بها. فالسوق هو وحده الذي يصنع توازنه الخاص وحلوله الذاتية، والاقتصاد الرأسمالي متوازن وتحكمه حرية السوق واليد الخفية.

2-1-2/ تراجع دور السوق وتدخل الدولة:

فرضت أزمة 1929 توسيع دور الدولة التدخلية، هذا الدور الذي تحقق سواء عبر التخطيط والإشراف والتوجيه وعبر التوظيف الاستثماري أو حتى عبر التأمين (كما حدث في أوروبا في نهايات ستينات وسبعينات القرن العشرين) وكذلك في مجال تحقيق الضمان الاجتماعي². كما فرض بروز دور الاتحاد السوفياتي وما رافقه من انقسام للعالم عبر ثنائية قطبية على دول المعسكر الغربي، إعادة النظر في آلية المنافسة الرأسمالية وحرية السوق والتوسع اللامحدود؛ حيث توصلت للخروج من أزمتها سنة 1929 إلى ضرورة إعطاء الدولة دورا مركزيا لإعادة ترتيب المجتمع الرأسمالي يتيح مشاركتها في إدارة الاقتصاد بموازاة الدور المركزي للسوق وبهذا أصبح السوق محكوما بسياسات محددة تفرضها الدولة رغم أن ذلك لم يفض إلى إنهاء اقتصاد السوق، وأصبح رأس المال بدوره محكوما بقوانين تفرضها الدولة في مجالات الاستثمار والأجور والضمان الاجتماعي.

1- Abdelmadjid Bouzidi, « Comprendre la mutation de l'économie algérienne », société nationale de comptabilité, 1992, p 39,40.

2- سلامة كيلة، "عولمة الليبرالية الجديدة"، www.rezgar.com/debat/show.art.aid?asp=8338

وبذلك تأسس مفهوم الدولة التدخلية حيث اتضح من تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ضرورة التخلص من مفهوم الدولة الحارسة. فتغيرت وظيفة الدولة وأصبح لها دورا متزايدا في النشاط الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى الوظائف التقليدية.

ومع ازدياد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وازدهار المفاهيم الاشتراكية تعاضم دور الدولة ليس في البلدان التي سارت على طريق الاشتراكية بل وأساسا في البلدان الرأسمالية؛ حيث أظهرت ولادة النظام الاشتراكي حدود النظام الرأسمالي والعيوب والنواقص التي تعترى النظريات التي تروج لدور محدود للدولة، وتسعى إلى إطلاق يد الاقتصاد الخفية.

واعتمد تدخل الدولة في الاقتصاد على ركائز نظرية غذتها أفكار المفكر الاقتصادي الإنجليزي "جون مينارد كينز" "John Maynard Keynes" الذي وضع مبادئ التدخل التعديلي للدولة للتقليص والقضاء على البطالة وبعث التشغيل الكامل³، فشاع بذلك "الوفاق الكينزي" المستند إلى نظرية كينز المعروفة في كتابه "النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود" (1936م)، ومن أهم الأسس الاقتصادية التي يقوم عليها الوفاق الكينزي:

أ- تمكين الدولة من الرد على الكوارث الاقتصادية؛

ب- إعطاء الدولة دور المستثمر المالي المركزي في الاقتصاد الوطني؛

ج- حق الدولة في التدخل لتصحيح الخلل في السوق أو في حركة المال؛

د- دور الدولة في تفادي التضخم والديون وارتفاع الأسعار.

وهكذا تأسس مفهوم جديد للدولة تمثل في دولة الرعاية (الرفاه) (Welfare state)، حيث يعتمد هذا الشكل للدولة على سياسة ميزانية نشيطة وعلى توسيع في الحماية الاجتماعية، إذ يأخذ على عاتقه مسؤولية توفير قدر من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين؛ وضمان تحقيق درجة عالية من العدالة والمساواة بينهم.

وقد استمرت دول النظام الرأسمالي في تطبيق هذه السياسات الاقتصادية الكينزية، خلال ما يسمى بالعقود الثلاثة المجيدة (Glorious trentes) من النمو الاقتصادي المتواصل بعد الحرب العالمية الثانية إلى نهاية السبعينات، ولكن هذا العصر الذهبي (الثلاثين المجيدة)، انتهى مع موجة التضخم وتساعد البطالة في السبعينات والأزمة التي عرفتها دولة الرعاية (الرفاه) نظرا لتراجع معدلات النمو الاقتصادي، وهذا ما جعل الحكومات عاجزة عن التكفل بمشاكل كل المجتمع مثل ما كان سابقا. وبذلك واجه الوفاق الكينزي ثورة مضادة من قبل النظرية النقدية لـ "ميلتون فريدمان" "Milton Friedman" الذي يؤكد أنه يستحيل تخفيض البطالة باستمرار من خلال تعاضم التضخم، وأن السياسة النقدية هي العنصر الحاسم في السياسة الاقتصادية.

وقاد هذا التوجه نحو إعادة الاعتبار للسوق وإعادة النظر في دور الدولة (الأسس الاقتصادية الكينزية) خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وبهذا انتهى القرن بعودة الحرية الاقتصادية من حيث المبدأ.

2-1-3/ العودة مجددا إلى اقتصاد السوق وإعادة النظر في دور الدولة:

منذ بداية الثمانينات، ظهرت إلى حيز الوجود دعوات إلى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي لأن دورها التدخلية يعوق فاعلية السوق ويضر بالتراكم الرأسمالي عن طريق ضغط الأرباح. وهكذا بدأ إنعاش الليبرالية وإحياء مفاهيم "أدم سميث" حول حرية السوق واليد الخفية بعودة "مارغريت تاتشر" إلى السلطة في بريطانيا عام 1979 على يد مستشارها الاقتصادي "فردريك فون هايك" "Friedrich Von Hayek"، و"رونالد ريغان" في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1980 ومستشاره الاقتصادي "ميلتون فريدمان" وكلاهما أكدا على أهمية العودة إلى

قوانين السوق وحرية رأس المال وفق أسس نظرية الليبرالية الجديدة "Néolibéralism" التي تقوم على:

- أ- كلما زادت حرية القطاع الخاص كلما زاد النمو والرفاهية للجميع؛
- ب- تحرير رأس المال وإلغاء رقابة الدولة في الحياة الاقتصادية وتحرير التجارة العالمية.

❖ وفاق واشنطن (1989):

تمت العودة إلى السوق وتراجع دور الدولة بعد نزول "الوفاق الكينزي" عن عرشه بسبب تصاعد البطالة والتضخم وتبني "رونالد ريغان" و"مارغريت تاتشر" للنظرية النقدية، والصعود القوي للثنائي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من خلال فرض برامج التكيف الهيكلي. فعاد الفكر الكلاسيكي للوجود وتجسد في ما سماه الاقتصادي الأمريكي "ويليامسون" "Williamson" بـ "وفاق واشنطن" "Washington Consensus" سنة 1989، الذي يتضمن مجموعة من السياسات والتوصيات ومبادئ التوجيه التي تم التوصل إليها فيما بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد والبنك الدوليين بهدف تطبيقها كمرحلة أولية لسياسات الإصلاح الاقتصادي في دول الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية المنهارة والبلدان النامية، وتتضمن هذه السياسات المبادئ العامة أو الوصايا العشر التي تقضي بالانضباط الموازني، والإصلاح الضريبي، وتخفيض الإنفاق العام، وتحرير التجارة والأسواق المالية والاستثمارات الخارجية، وإيجاد سعر صرف مناسب والخصخصة والابتعاد عن التضبيب. وقد أضاف البنك الدولي لطريق الخلاص هذا (وفاق واشنطن) مفهوماً جديداً يتجاوز الاقتصاد إلى السياسة: وهو مفهوم "الحكم الرشيد" أو "الحكم الجيد" "Governance"⁴، الذي يركز إلى نشر ديمقراطية السوق القائم في الدول الغربية الآن على العالم بأسره.

إن تطبيق وفاق واشنطن لم يؤت نتائج، فقد أحدث بعضاً من النتائج الإيجابية على مستوى الاقتصاد الكلي، لكنه سرعان ما ارتطم بحدود لا يتخطاها حيث كذبتة الأزمة الآسيوية سنة 1997 من جهة، وانتقده بشدة بعض من أنصاره خاصة الاقتصاديين "جوزيف استجلتز" "J.Stiglitz" و"كروكمان" "Krugman". فقد تحدث "استجلتز" عن عجز توصيات السياسة الليبرالية الجديدة وعن فشل وفاق واشنطن وسجل انتقادات حادة من أهمها:

- أن هذه السياسات كانت محدودة المدى أو ضيقة الأفق، سواء ما يتعلق بالأهداف أم بالوسائل؛
 - الخلط بين الأهداف والوسائل حيث اعتبرت الخصخصة وتحرير التجارة وتقليص دور الدولة أهدافاً في حد ذاتها لا وسائل لنمو مطرد وعادل وديمقراطي؛
 - التعامل مع التنمية من منظور ضيق للغاية حال دون العناية بالجوانب الهيكلية والمؤسسية.
- ويعتقد "استجلتز" أن "وفاق واشنطن" عجز عن فهم دقائق عمل اقتصاد السوق ولم يدرك أن توافر الملكية الخاصة والوصول إلى تحرير الأسعار لا يكفيان لجعل اقتصاد السوق يعمل بنجاح فالإقتصاد يحتاج إلى بنية تحتية مؤسسية.

وفي مواجهة هذا النقد لمبادئ "وفاق واشنطن"، وفي ضوء الدروس المستفادة خاصة من أزمة دول جنوب شرق آسيا وروسيا، أعادت أطرافه النظر فيما حققته توجيهاته من سلبيات وإيجابيات لاسيما فيما يتعلق بدور الدولة والتساهل في نسبة التضخم المسموح بها، ووضع ضوابط على حركة رؤوس الأموال، وتيسير نقل التكنولوجيا.

4- عرفه "Leftwitch" بأنه النظام السياسي المرتكز إلى نموذج الدولة التي تستطيع تحقيق التنمية، وهي تلك القائمة على نظام مؤسسي عقلائي، والتي يقتصر دورها على ممارسة وظائفها الأساسية، وصياغة السياسات العامة التي لا يستطيع أي فاعل آخر أن يقوم بها بنفس الفعالية ومن ثم فهي دولة منفكة عن السوق بما يكفي، لتستطيع آليات تنظيمه الذاتية أن تحدث كل آثارها.

2-2/ أشكال، أهداف وإجراءات تدخل الدولة في الاقتصاد:

2-2-1/ أشكال تدخل الدولة في المجال الاقتصادي:

إن التدخل الحكومي قد يأخذ شكل التوجيه والتنظيم والتشجيع باستخدام مختلف أدوات السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية والسعرية. ويتراوح هذا التدخل في المجال الاقتصادي بين الأشكال التالية مع إمكانية الجمع بين أكثر من شكل منها:

أ- توفير رأس المال الأساسي بما هي ذلك القانون والنظام في المجتمع، أي تحديد الالتزامات القانونية والتعاقدية وتنفيذها وإقامة التسهيلات التعليمية والصحية والرفاه الاجتماعي والقيام بالوظائف العسكرية والدفاعية؛

ب- توفير البنية الاقتصادية الارتكازية مثل: المصارف والتسهيلات النقدية والمالية، الطرق العامة وشبكات الخطوط الحديدية، والمرافق العامة الأخرى؛

ج- تطبيق رقابات مباشرة وغير مباشرة من خلال إجراءات متنوعة مثل التعريفات الجمركية، الضرائب والرقابة على الأسعار... إلخ؛

د- إقامة مشروعات تتراوح بين إدارة بعض الصناعات أو بعض المشروعات العاملة في صناعات مختلفة أو الملكية العامة لبعض أو كل وسائل الإنتاج؛

هـ- التخطيط المركزي الذي قد يشمل على تركيز كامل أو جزئي في عملية صنع القرار الاقتصادي في مجلس تخطيط وطني مركزي.

2-2-2/ أهداف تدخل الدولة في الاقتصاد:

تهدف الدولة بتدخلها وتأطيرها للنشاط الخاص في المجتمع إلى تحقيق أهداف عامة، منها الأهداف الاقتصادية والمالية، والاجتماعية والسياسية.

فالأهداف ذات الصبغة الاقتصادية والمالية تشمل: استقرار الأسعار وأسعار العملة الوطنية مقارنة مع عملات أجنبية، تحقيق التوازنات الخارجية في المبادلات مع الدول الأخرى؛ وتحسين الإنتاج الوطني لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية.

أما الأهداف ذات الصبغة السياسية، فترتبط بالدولة وحجمها أمام مواطنيها أو مقابل دول أخرى ويكون هذا عبر تحقيق السيادة واستقلالية أرائها وقراراتها وما تملكه من وسائل مادية ومعنوية في تمثيل دورها جيدا.

وتسعى الدولة لتحقيق هذه الأهداف بشكل إجمالي، وفي نفس الوقت ويأتي ذلك من خلال الوظائف التالية:

أ- وظيفة التوجيه والضبط الاقتصادي؛

ب- وظيفة التأثير العام على النشاط المجتمعي، والمؤسسات والقطاعات الاقتصادية وغيرها. وتتم كل من هاتين الوظيفتين باستعمال الصلاحيات والسلطات التي تحصل عليها هيئات الدولة من المجتمع طبقا لتنظيم الحكم المطبق، وبواسطة الوسائل التشريعية والإجراءات التي تتخذها تلك الهيئات.

ج- السهر على تقديم المعلومات الضرورية للمجتمع ومختلف هيئاته، سواء ما يحدث من تغيرات وتطورات داخلية أو خارجية، وما ينتج عنها من آثار على الوضعية الداخلية، وكذلك ما تؤثر به على الإستراتيجيات والاختيارات على المستوى الوطني؛ والتغيرات التي يجب القيام بها بعد تقدير تلك التأثيرات للمستقبل.

ولهذه الوظيفة أهمية كبيرة في اقتصاد السوق أين تأخذ المعلومات دورا فعالا في السياسات لدى الأعوان الاقتصادية (أشخاص، مجموعات أو مؤسسات) بحيث يعتمدونها هؤلاء في اتخاذ قراراتهم اليومية وفي مختلف الأجل المستقبلية. واقتصاد السوق الذي يفترض حرية القرار والتصرف لمختلف المتعاملين الاقتصاديين يمكن الدولة أو الهيئات العمومية التي تمثلها، أن تؤثر في هذا

القرار وتوجهه من خلال حركة المعلومات ومحتواها، عن الظروف والتطورات الاقتصادية والاجتماعية داخليا أو خارجيا، وهو ما يدعو إلى الموضوعية إلى حد كبير في جمع وتوزيع هذه المعلومات ودقتها واحترام وقتها المناسب.

2-2/3 إجراءات تدخل الدولة في الاقتصاد:

في المجال الاقتصادي، تمتلك الدولة عدة طرق ووسائل للتأثير على اتجاه المؤسسات. ومن الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدولة في هذا المجال نجد:

أ- الإجراءات الهادفة إلى تحسين حركة (سيولة) الأسواق:

وهي تعتمد أساسا على إعلام المتعاملين (حالة العرض والطلب)، والمعلومات يمكن أن تكون كمية أو نوعية، حقيقية أو تقديرية والسلطات العمومية يمكنها أن تتدخل بجمع وتوزيع المعلومات، أو بتعريف محاور وأهداف سياستها وهذه الإجراءات لها تأثير على إعانة مختلف الأعوان في تحسين وضعياتهم؛ أو تحقيق نتائج بإتباع طرق مبنية على هذه المعلومات، مثل تنظيم أسواق المال، أو القيام بإعادة تكوين اليد العاملة لنفسها في منطقة وزمن معين للاستفادة من مشاريع جديدة.

ب- الإجراءات الهادفة إلى تحديد قواعد اللعبة:

ولها عادة صفة التوجيه، لأنها تحتوي على منع وفرض عناصر، ولكن ما يميزها هو أنها تعتبر عامة لمختلف المتعاملين الاقتصاديين وليست مميزة أو ضد أحد هؤلاء المتعاملين.

ج- إجراءات دفع:

تهدف إلى تغيير السلوك أو توجيه القرارات لدى المتعاملين، دون أن يكون لها ميزة الفرض أو المنع، بحيث بمتابعة الدافع يحصل مزية، وعدم اتباعه ينتج تحمل عبء، والاختيار يترك لحرية تحكيم كل عون، فكل منهم يمكن مبدئيا أن يستفيد منها.

د- إجراءات تعاقدية:

وتحدد بتسجيل واجب متبادل بين متعامل (غالبا المؤسسة)، يقدم له ميزة خاصة (بترخيص عن القاعدة العامة)، مقابل عمل يعتبر إيجابيا من وجهة نظر أهداف السياسة الاقتصادية، ولها خصائص محددة، حيث الحصول على عقد ليس حقا ومحتواه يفاوض عليه حالة بحالة.

هـ- إجراءات السلطة:

فهي تلغي الأسواق أو تصيب بشدة عملها، والمتعاملون لا يمكن لهم أداء اختيارهم، وقراراتهم تملى لهم إلى حد ما من طرف السلطة العمومية وهذه الحالة نجدها في الدولة المركزية لتوجيه اقتصادها أين يتم تقديم أو تحديد جزء من السوق أو نوع من الموارد لكل متعامل. ونلاحظ من خلال هذه المجموعات الخمسة من الإجراءات، أن النوعين الأول والثاني فقط هي السائدة في النظام الاقتصادي الليبرالي⁵.

3/ الخيار الاقتصادي بين الدولة والسوق:

3-1/ الصراع القائم بين "نظرية دور الدولة" و"نظرية دور السوق":

إن أبرز ما تميز به القرن العشرين هو ذلك الصراع الكوني بين نظريتين، حيث امتد الخلاف لزمان طويل بين (أنصار دور الدولة) في النشاط الاقتصادي وأنصار (اقتصاد السوق).

5- ناصر دادي عدون، "اقتصاد المؤسسة"، دار المحمدية العامة، الجزائر، ط2، ص 100-102.

فلقد كان الاتحاد السوفياتي سابقا يتبنى ويتزعم ويقود أنصار النظرية الأولى، وذلك استنادا إلى دور مركزي للدولة لا تحده حدود في ملكية الاقتصاد أدارته على كافة الصعد والوظائف في التخطيط والتنفيذ والإشراف والتوجيه والرقابة؛ وتجاهل كبير لحقائق السوق وقوانينه ومتطلباته وتفاعله مع المجتمع.

وأدت المغالاة في هذا الاتجاه إلى نتائج كارثية، فكان الإخفاق الاقتصادي هو السر الكبير لزوال هذا النظام وانهاره.

وعلى الجانب الآخر، تنصدر الولايات المتحدة الأمريكية دون منازع زعامة دول الاقتصاد الحر استنادا إلى مبادئ الحرية الاقتصادية وانحسار دور الدولة بل تخليها عن دورها الاقتصادي لصالح الفعاليات الخاصة شركات وأفراد.

وعلى الرغم من كل النجاحات التي حققها أنصار هذه المدرسة، إلا أن ذلك لم يحل دون حدوث الأزمات المتتالية التي تتعرض لها اقتصاداتها؛ كما أن الشواهد تثبت عدم واقعية هذه المدرسة في تخلي الدولة عن دورها الاقتصادي، فلم تزل الحكومات في دول الاقتصاد الحر هي التي ترسم السياسات الاقتصادية وتقوم بالدور الأساسي في الإنفاق الاجتماعي والخدمي والبحث العلمي وتملك أو تشارك في بعض الصناعات الإستراتيجية؛ إضافة إلى دورها في الإشراف والرقابة وتفرض العقوبات الاقتصادية على الدول التي تتعارض مع إرادتها مما يعطل قوانين الحرية الاقتصادية وحرية انتقال السلع ورؤوس الأموال.

من ذلك فإن الخلاف النظري القائم من جانب، على أساس أن دور الدولة الاقتصادي هو حتما دور متعارض مع قوانين السوق. ومن الجانب الآخر على أساس أن السوق يقتضي بالضرورة غياب دور الدولة هو مقولة خاطئة لأنها:

أ- تقتقر إلى مرجعية فلسفية وتجاهل حقيقة أن القوانين الأساسية لاقتصاد السوق وعلى رأسها قانون العرض والطلب هي قوانين طبيعية نجمت عن انتظام البشر وتوافقهم في مجتمعات تتبادل فيما بينها المنافع والحاجات وفق أعراف وتقاليدهم ورغبات تناسبها في الزمان والمكان. وهذه القوانين (قوانين اقتصاد السوق) ليست وضعية ابتكرتها الرأسمالية لتحكّمها احتكار المالك لملكه، وإن كانت قد أحسنّت في الكثير من الحالات استخداماتها وتطويرها واستثمارها إلى الحد الأقصى.

ب- تتجاهل الوقائع التاريخية المثبتة، حيث كانت الدولة منذ أول نشوء لها قبل ظهور علم الاقتصاد راعية للمجتمعات التي تنضوي تحت ولايتها، وكان من أول ما تلتزم به تجاه رعاياها تحقيق الأمن والاستقرار والوفاء بالحاجات وتوفير أسباب المعيشة وتنظيم توزيعها وإحقاق العدل هذا في حالة السلم. وأما في حالة الحرب، فلم تكن تتوانى عن حشد وتعبئة كل ما تتطلبه مستلزمات الحرب من موارد بشرية ومادية.

إن دور الدولة هذا، وإن تطور في الدولة الحديثة وتغيرت نظمه وأدواته، هو ضرورة اقتصادية واجتماعية وسياسة وشرط لتعزيز السيادة والأمن الوطني.... وهذه النتيجة لا تعني أبدا إطلاق يد الدولة في المجال الاقتصادي، وأن يبقى دورها مهيمنا في كافة الأنشطة جامدا في أساليبه وأدواته مغرما بالتدخل في كل صغيرة وكبيرة. لكي لا يكون عبئا على التنمية وعائقا من عوائقها.

إن الدور المنشود هو الذي تحدده شروط التطور الأمثل اقتصاديا واجتماعيا وفي ضوء الظروف والتحديات والمستجدات الطارئة في كل مرحلة من مراحل التطور⁶.

6- فؤاد السيد، "التعددية الاقتصادية: اتجاهات المستقبل"،

3-2/ حدود الاعتماد على الدولة والسوق:

إن مسألة دور الدولة ودور السوق في إدارة الاقتصاد لا تحظى بتوافق الآراء. فالمتفق عليه هو رفض التدخل الحكومي الواسع النطاق ورفض إهمال آليات السوق. ❖ ولكن ما هي حدود تدخل الدولة؟ وما هي حدود آليات السوق؟ وما هو مدى عمل الأسواق دون تدخل؟ ومتى وكيف وإلى أي حد تتدخل الحكومة لضبط الأسواق والحد من نشاطها؟.

3-2-1/ حدود الاعتماد على السوق:

* أنماط فشل السوق:

هناك عدة أنماط لمواطن ضعف أو فشل السوق. ويقصر معظم علماء الاقتصاد فشل السوق على الابتعاد عن "مفهوم النتائج الكفؤة" عند "باريتو" "Pareto-efficient outcomes"، وبذلك يستثنون القضايا التوزيعية فيما عدا عندما تؤثر الكفاءة على التوزيع. وعلى النقيض من ذلك، فإن الكثيرين من غير علماء الاقتصاد (وحتى بعض علماء الاقتصاد) يرون أن التوزيع ينبغي أن يكون له الأولوية على الكفاءة.

أ- المؤثرات الخارجية والسلع العامة:

قد تؤدي النشاطات الاقتصادية إلى حدوث الفوائد سواء في الفوائد يمكن أن يستولي عليها المنتجون، أو فوائد تكاليف يمكن جمعها منهم. وهنا لا تكون نتائج السوق كفؤة بالمعنى التوزيعي.

إن هذه الفوائد بمعنى الفوائد أو التكاليف الخارجية لا تدخل في الحسابات التي تتخذ على ضوءها القرارات الخاصة بالإنتاج، لدى، لن يكون هناك إنتاج عندما تكون هذه الأشياء الخارجية هي صافي الفوائد وسيكون هناك إنتاج كثير عندما تكون هذه الأشياء هي صافي التكاليف.

ومن أمثلة المؤثرات الخارجية (Externalities) نجد:

1- التعليم: وهو نشاط يعطي من الناحية الفرضية أمورا خارجية إيجابية (فوائد) للمجتمع عامة، بالإضافة إلى الفوائد التي تعود على المتعلمين مباشرة.

وهذه الأشياء الخارجية (أي الفوائد التي يجنيها المجتمع بصورة غير مباشرة من التعليم مثلا) هي التي تقدم الحجة المنطقية لتدخل الحكومة من خلال الدعم أو العمل المباشر من قبل القطاع العام أو من خلال اللوائح والقوانين للتعويض عن ميل السوق إلى إنتاج منتجات غير كافية ما لم يستحدث على فعل ذلك.

2- الانبعاثات الكيماوية والضوضائية المنبعثة من الطائرات وغيرها من النشاطات الصناعية: وهي مؤثرات خارجية سلبية (أي التكاليف). ووجود هذه المؤثرات يعطي الحجة المنطقية للتدخل الحكومي - عن طريق الضرائب أو اللوائح والقوانين المباشرة- للتعويض عن ميل السوق للإفراط في إنتاج المخرجات، لأن هذه التكاليف لم تؤخذ بعين الاعتبار من قبل جهات أخرى غير الحكومة.

وهناك أيضا المصالح الخاصة والمصالح العامة المرتبطة بالمؤثرات الخارجية. فالمصالح الخاصة تعبر عن الحالة التي تجمع فيها معظم الفوائد المرتبطة بالإنتاج من قبل المنتجين أو تدفع معظم تكاليفها من قبلهم. بينما ينطبق تعبير المصالح العامة⁷، عن الحالة التي تتألف فيها معظم نتائج نشاط من النشاطات من الفوائد غير التوزيعية (كالأمن الوطني وهو المثل التقليدي عن الطالع العام) أو التكاليف غير قابلة للجمع (كالجريمة، وهي المثل التقليدي عن الطالع العام).

ب- العوائد (الأرباح) المتزايدة:

إن الأسواق قد تفشل في خلق النتائج الكفوة عندما تكون النشاطات الاقتصادية عرضة لزيادة العوائد أو الأرباح وانخفاض التكاليف الحديثة.

1- في حالة انخفاض التكاليف:

يكون الإنتاج الأقل تكلفة محققا من قبل منتج واحد، وبالتالي فإن السوق الحرة ستؤدي إلى الاحتكار. وتكون نتائجها غير كفوة بالمفهوم السكوني والديناميكي للكفاءة، بافتراض أن محتكر السوق لا يستطيع التفريق في الأسعار التي يتقاضاها من المشتريين ومن ثم يسود سعر واحد في السوق (تسعير أحادي). ففي المفهوم السكوني، تكون نتيجة السوق غير كفوة لأن الكمية المنتجة ستكون أقل، وزيادة السعر الذي يتقاضاه المحتكر ليصل بأرباحه إلى الحد الأعلى الممكن ستكون أعلى مما تقتضيه تكاليف الإنتاج.

أما في المفهوم الديناميكي للكفاءة، فإن النتيجة ستكون غير مرضية لأن الحوافز على الابتكار ستكون ضعيفة بالنسبة للمحتكر المطمئن لغياب التحدي والمنافسة مما يمكن أن تكون عليه الحال في ظل نظام المنافسة.

2- في حالة زيادة العوائد أو الأرباح:

تتدخل الدولة في هذه الحالة بمختلف أنواع التدخل الحكومي لتغيير نتائج السوق، من خلال:

- تنظيم مباشر للاحتكار الطبيعي عن طريق وضع أسعار أو نسب عوائد مسموح بها على رأس المال، بمستويات أقرب ما تكون لتلك التي تسود في البيئة التنافسية؛
- الحماية القانونية لمنع قيام شركة واحدة من السيطرة ولتشجيع المنافسة.

ج- عيوب الأسواق:

تكون النتائج الناجمة عن الأسواق غير فعالة عندما تبتعد الخصائص المثالية للسوق من حيث الأسعار والمعلومات والحركة بصورة كبيرة عن الخصائص السائدة في الأسواق الفعلية، وهذا يشكل مبرر منطقي لقيام الحكومة بالتدخل.

ولا تقوم قوى السوق بالتوزيع العادل ومن ثم لا ينتج الاقتصاد إلا بأقل من قدرته الحقيقية في الحالة التي لا تشير الأسعار ومعدلات الفائدة، لسبب أو لآخر، إلى الندرة النسبية وتكاليف الفرص، أو عندما لا تكون أمام المستهلكين فرص متكافئة للاطلاع على المعلومات المتعلقة بالمنتجات والأسواق، أو عندما لا تكون المعلومات المتعلقة بفرص السوق وتكنولوجيا الإنتاج متاحة بصورة عادلة، أمام جميع المنتجين، أو عندما تقيد قدرة عوامل الإنتاج على التحرك استجابة لمثل هذه المعلومات. وتعم هذه الظروف اقتصاديات الدول النامية كما أنها ليست غريبة على اقتصاديات الدول المتطورة. فهذه العيوب تنطبق إلى حد ما على جميع الأسواق، وإلى حد كبير على بعضها. وفي مثل هذه الظروف، ينبغي على السياسات العامة القيام بالحد من هذه العيوب كأن تسهل إتاحة المعلومات وتخفف من الحواجز التي تحول دون دخول المنافسين الجدد أو دور حركة السوق وغير ذلك.

د- الابتعاد عن العدالة التوزيعية:

يستبعد معظم علماء الاقتصاد الآثار التوزيعية عند الحكم على مدى نجاح أو فشل الأسواق. وهذا الاستبعاد يكون مصحوبا عادة بالاعتراف بأن النتائج التوزيعية حتى بالنسبة للأسواق ذات الأداء الجيد قد لا تتلاقى مع معايير العدالة المقبولة اجتماعيا أو مع أفضليات المجتمع بالنسبة لتقليل التناقضات المفرطة في توزيع الدخل والثروة. ومع ذلك، إنه من الصحيح نظريا اعتبار غياب العدالة التوزيعية كمثال عن فشل السوق. ومن هذا المنظور، فإن توزيع الدخل هو نوع خاص من الصالح العام، ولا ينجم التوزيع العادل عن الأسواق التي تعمل بحرية لأن عمل الخير والإحسان يقدمان فوائد تعتبر خارجية بالنسبة للمتبرعين (أي لا تعود عليهم بالفائدة) الذين لا يقوموا هم بتوزيعها على المحتاجين، ولكن الفائدة الناجمة عن عمل الخير والإحسان تعود، عوضا عن ذلك، بالفائدة على المجتمع ككل. ولذلك لو تركت السوق للتصرف وفق أساليبها فإنها ستؤدي إلى إعادة

توزيع للفوائد التي تجنيها هذه السوق أقل مما يرغب المجتمع في كفاءتها، وذلك بسبب مشكلة الشركات التي تحصل على المعلومات والتكنولوجيا مجانا وهي مشكلة مرتبطة بالمؤثرات الخارجية والمصالح العامة⁸.

3-2-2/ حدود الاعتماد على الدولة:

* أنماط فشل الدولة (اللاسوق):

هناك عدة مصادر وأنماط رئيسية خاصة بفشل اللاسوق تتمثل فيما يلي:

أ- عدم الترابط بين التكاليف والعائدات (التكاليف الفائضة والامتزاية):

إن الأسواق حتى وإن كانت ناقصة، تربط تكاليف الإنتاج أو إجراء نشاط ما بالدخل الذي يبقى على ذلك النشاط. وتقوم هذه الصلة على الثمن الذي يجري تقاضيه مقابل الإنتاج السوقي الذي يدفعه المستهلكون الذين يستطيعون اختيار ما إذا كانوا يرغبون في الشراء وما الذي يشترونه. ولكن النشاط اللاسوقي يقضي على هذه الصلة، لأن الدخل الذي يبقى على النشاطات اللاسوقية يأتي من مصادر لا ثمن لها وتحديدا من الضرائب التي تدفع للحكومة أو التبرعات أو مصادر الدخل الأخرى التي لا ثمن محدد لها وتقدم للحكومة أو المؤسسات الأخرى اللاسوقية بجانب الحكومة.

وهكذا فإن غياب هذه الصلة يؤدي إلى فصل ملائمة قيمة الإنتاج اللاسوقي عن التكاليف التي تدفع لقاء هذا الإنتاج. ويعني عدم الترابط هذا زيادة مجال سوء تخصيص المصادر؛ وحيث ما لا تكون أوجه الدخل الذي يبقى على نشاط ما مرتبطة بتكاليف إنتاجه، فقد تستخدم مصادر أكثر مما هو مطلوب للقيام بإنتاج ما، وتزداد عدم الفعالية لأن تكاليف إنتاج نشاط ما لا علاقة لها بالعائدات التي تبرز استمرار القيام بذلك النشاط.

وسواء اتخذت السياسات شكل اللوائح أو إدارة الدفعات التحويلية أو إنتاج السلع العامة بصورة مباشرة، فهناك ميل ينجم عن النشاطات اللاسوقية يتمثل في إظهار فائض تكاليف، ويتمثل في أن تظل التكاليف تتزايد بمرور الوقت. ولو وجدت الإمكانيات التكنولوجية للحد من التكاليف أو لزيادة الإنتاجية أو لإقامة اقتصاديات كبيرة فإن من المحتمل أن يجري تجاهل هذه الفرص. كما أن احتمالات استثمارها بصورة كاملة من قبل اللاسوق أقل من احتمالات استثمارها من قبل النشاطات السوقية.

وقد تنجم التكاليف الفائضة عند أي مستوى إيجابي من مستويات المخرجات السوقية، وكذلك عن صعوبة قياس المخرجات (الإنتاج)، ومن ثم الحاجة والفرص الناجمة عن ذلك والتي تؤدي إلى تحديد أهداف للوكالات الحكومية قد تكون بعيدة جدا عن الأهداف المرجوة، وتحديد العوامل الداخلية التي تصبح مقبولة كبديل عن المخرجات السوقية. وقد تستمر التكاليف الفائضة لأن النشاطات اللاسوقية تتم دون منافسة.

فالمسؤولون عن النشاطات السوقية لديهم الحوافز التي تدفعهم إلى التوسع في الإنتاج والتقليل من التكلفة بمرور الوقت بسبب المنافسة الفعلية المحتملة أو بسبب الفرص المتاحة لتحقيق المزيد من الأرباح. وعلى عكس ذلك، فإن المسؤولين عن الإنتاج اللاسوقي قد يدفعون إلى زيادة التكاليف (مثل تعيين موظفين جدد) أو زيادة المخرجات حتى ولو كانت قيمتها المضافة أقل من تكلفتها المضافة، الأمر الذي ينجم عنه تكاليف فائضة تتزايد بمرور الوقت.

ب- العوامل الداخلية والأهداف المؤسسية:

ويقصد بالعوامل الداخلية (Internalities) الأهداف التي تنطبق داخل المؤسسات اللاسوقية لتوجيه وتنظيم وتقييم هذه المؤسسات وهي التي تقدم الحوافز التي تكمن وراء سلوك الأفراد

8- تشارلز وولف الابن (ترجمة علي حسين الحاج)، "الأسواق أم الحكومات - الاختيار بين بدائل غير مثالية"، دار البشير، عمان، ط2، 1996، ص 37-44.

والسلوك الكلي داخل المؤسسة (ليس الأهداف العامة المحددة في المسؤوليات المقررة للمؤسسة، أو بالإضافة لها). وهكذا، فإن للمؤسسات العامة أهدافها الداخلية الخاصة، وهي التي تقدم الأهداف الفعلية لها أو التي تؤثر عليها.

إن المعايير الداخلية للمؤسسات السوقية مترابطة، حتى ولو بصورة غير مباشرة، للاستجابة لامتحان السوق والاستجابة لسلوك المستهلكين أو حتى توقع ماهية هذا السلوك، وكذا للإسهام في تقليص تكاليف المؤسسة إلى الحد الأدنى المقبول. فالمبيعات والعائدات والتكاليف كلها تؤثر مادياً على المعايير الداخلية للمؤسسات السوقية.

أما المعايير الداخلية للمؤسسات اللاسوقية لا يمكن الحصول عليها من مصادر مثل سلوك المستهلكين. كما أنه نظراً لغياب المؤسسات المنافسة فإن الحوافز التي تتأتى عن المنافسة وبالتالي تطوير المعايير الداخلية التي ستتحكم في التكاليف تزداد ضعفاً. وفي ظل هذه الظروف، فإن الوكالات اللاسوقية غالباً ما تقوم بتطوير أشياء داخلية لا تحمل في ثناياها أية علاقة واضحة أو يعتد بها بينها وبين الأهداف العامة الظاهرة التي يفترض أن تقوم تلك الوكالات بتحقيقها.

ومن الناحية العلمية، فإن العوامل الداخلية (أي الأهداف المؤسساتية) تصبح عناصر من بين المهام المنفعية التي يسعى العاملون في الوكالة للوصول بها إلى الحد الأقصى، ومن هنا فإن العوامل الداخلية تؤثر على نتائج النشاطات اللاسوقية بصورة متوقعة وكبيرة؛ بنفس القدر الذي تؤثر فيه المؤثرات الخارجية نتائج تلك النشاطات ويعني وجود تلك المؤثرات الخارجية أن بعض التكلفة الاجتماعية والفوائد غير داخلية في الحسابات الخاصة لصانعي القرار، ويعني وجود العوامل الداخلية أن من المحتمل أن تهيمن التكاليف والفوائد الخاصة أو المؤسساتية على الحسابات العامة لصانعي القرار. فالمؤثرات الخارجية هي محورية في نظرية فشل السوق، أما ما يجري داخل بيروقراطيات القطاع العام (أي العوامل الداخلية التي تحفز أعمالها وتؤثر على جداول أعمالها) هي محورية في نظرية فشل الأسواق.

ج- المؤثرات الخارجية المشتقة:

قد يؤدي تدخل الدولة لتصحيح فشل السوق إلى خلق آثار جانبية غير متوقعة، غالباً ما تكون في مجالات بعيدة عن تلك التي يراد للسياسات العامة أن تعمل فيها.

وهذه الآثار للنشاطات اللاسوقية مشابهة ولكنها غير متطابقة مع المؤثرات الخارجية الخاصة بالنشاطات السوقية. فالمؤثرات الخارجية في مجال السوق (سواء أكانت متوقعة أم لا) لا يستطيع المنتجون السيطرة عليها، وهم يقدمون الفوائد أو يضطرون للدفع عندما يفرضون التكاليف، أما المؤثرات الخارجية في المجال اللاسوقي فهي آثار جانبية لا تتحقق عن طريق الوكالة المسؤولة عن خلق هذه الآثار، ومن هنا فهي لا تؤثر على حسابات الوكالة أو سلوكها.

كما يزداد احتمال حدوث المؤثرات الخارجية أكثر من ذلك نتيجة لخصائص الطلب والعرض المرتبطة بالمخرجات اللاسوقية، فقد تخلق الضغوط السياسية القوية لقيام التدخل اللاسوقي طلباً فعلاً لاتخاذ عمل ما قبل أن يتوافر هناك معلومات مناسبة أو الوقت الكافي لدراسة الآثار الجانبية. وزيادة على ذلك، فإن المؤثرات الخارجية المشتقة من المحتمل بصورة عامة أن تحدث آجلاً وليس عاجلاً. ومن هنا فإن قصر مدة بقاء اللاعبين السياسيين في السلطة وحاجتهم إلى اختصار الوقت تجعلهم على استعداد لتجاهل المؤثرات المحتملة، وأخيراً فإن المخرجات اللاسوقية التي كثيراً ما يساء تحديد طبيعتها كما ونوعاً، تحد من الدوافع، وكذلك من الوسائل، للتفكير الجاد حول آثارها الجانبية المحتملة.

إن تحليل التكاليف والفوائد يحاول السماح بقيام مثل هذه المؤثرات الخارجية، على سبيل المثال عن طريق احتساب الفوائد المتوقعة في المستقبل للمشاريع الكهرومائية بحيث تتضمن السيطرة على الفيضانات والري بالإضافة إلى الطاقة الكهربائية، ولكن نقاط الضعف في مثل هذه التحليل عديدة ومعروفة، وتتجم في جزء منها، عن الطبيعة غير المتوقعة لبعض الآثار الجانبية.

والمؤثرات الخارجية المشتقة يصعب التنبؤ بها، لأن نتائج السياسات العامة قد تكون بعيدة جدا عن الأهداف التي ترمي للوصول لها. وعلى سبيل المثال، عندما وضعت معايير الانبعاثات الضوئية من قبل وكالة حماية البيئة للتعويض عن فشل السوق في احتساب هذه الأشياء الخارجية لم يكن في الحسبان أن إحدى النتائج التي ستترتب على ذلك (أي وضع معايير الضوضاء)، هو التوتر في علاقات السياسة الخارجية الأمريكية مع كل من الفرنسيين والبريطانيين بسبب طائرة الكونكورد التجارية التي تسير بسرعة تفوق سرعة الصوت.

د- اللانصاف التوزيعي:

إن العدالة كمتطلب إلزامي قاطع يحدد أنه ما من عمل شخصي أو فردي سيكون منصفاً ما لم يطبق كقاعدة عامة تحكم سلوك الآخرين. وقد تؤدي النشاطات السوقية إلى اللانصاف التوزيعي عادة. وهذه النشاطات سواء أكانت تهدف إلى التغلب على اللانصاف التوزيعي الخاص بالسوق لمعالجة عيوب الأداء السوقي هي نفسها التي تولد أنماط اللانصاف التوزيعي والتي غالباً ما تحمل مؤشر النفوذ والامتيازات أكثر من مؤشر الدخل والثروة⁹، وإجراءات السياسات العامة سواء قصد منها تصحيح عدم الإنصاف التوزيعي أو تنظيم إحدى الصناعات (إما بسبب مؤثرات خارجية أو بسبب زيادة العائدات)، أو إنتاج سلع عامة، أو لإصلاح عيوب سوقية تضع السلطة في أيدي البعض كما يمارسونها على الآخرين. وسواء جرت ممارسة هذه السلطة من قبل أحد العاملين الاجتماعيين أو المسؤول عن إحدى حالات المساعدة الاجتماعية أو مفوض التعريفات الجمركية، أو من يشرف على المرافق العامة، أو باحث في أحد البنوك فإن السلطة توضع عن عمد وبصورة لا مهرب منها في يد البعض ويحرم البعض الآخر منها. وقد تمارس هذه السلطة بضمير ومبادئ أخلاقية وتعاطف وكفاءة، وقد لا تمارس على هذا النحو وقد تخضع للتدقيق والتوازنات، وفق القانون أو الإجراءات الإدارية أو وسائل الإعلام، وكذلك وفق مؤسسات سياسية واجتماعية أخرى، رغم أن هذه القيود قد لا تكون فاعلة أو ناجعة وهناك أنماط من عدم الإنصاف تظهر بوضوح أقل يمكن أن تنجم عن قرارات السلطات المسؤولة عن الانتعاش الاجتماعي عند تصنيف الحالات المحتاجة ومنح المساعدة، أو حجبها عن الأسر التي لا أب لها وبها أطفال يعتمدون على أسرهم، أو الذين يحتمل حصولهم على المساعدة بسبب كبر السن.

ويتأتى دور النشاطات اللاسوقية في إحداث أنماط اللانصاف التوزيعي، سواء انعكست هذه الأنماط على سوء توزيع السلطة أو الدخل، من خصائص الطلب والعرض المرتبطين بالمخرجات اللاسوقية.

فمن جهة الطلب، فإن الخاصية السببية الرئيسية هي الإدراك العام المتصاعد لأنماط اللانصاف المتولد عن السوق والضجة الناجمة عن ذلك للمطالبة ببرامج إعادة التوزيع التي يمكن أن تتولد بفعل هذه البرامج ذاتها. ومن جهة العرض، قد تنجم أنماط اللانصاف التوزيعي عن الاحتكار المعتاد لمخرجات اللاسوق في مجال معين. وفي غياب المنتجين المنافسين فإن أولئك الذين يشعرون بالضرر، سواء أكانوا ضحايا السلطة الإدارية العشوائية أو كانوا من دافعي الضرائب من عامة الشعب، ليس لديهم من الوسائل المباشرة والفعالة للتعبير عن عدم رضاهم إلا أقل مما هو متاح لمستهلكي المخرجات المسوقة الذين يستطيعون الامتناع عن الشراء أو التحول إلى منتجين آخرين.

وعلى عكس ذلك، فإن أولئك الذين يحققون فوائد توزيعية خاصة في النشاطات اللاسوقية من المحتمل أن يخلقوا أو يمتلكوا وسائل مباشرة وفعالة للتعبير عن تأييدهم، من خلال التأثير المنظم (جماعات الضغط) ومن خلال المطالبة أكثر مما هو متاح للمستهلكين في السوق.

9-Luc Weber, « L'état acteur économique », Economica, Paris, 3^{ème} édition, 1997, P 198, 199.

إن هذا لا يعني أن عدم الإنصاف في السوق هو أقل مما هو عليه في اللاسوق. وعلى أية حال، فإن هذا يوحي أن هناك عملية محددة يمكن عن طريقها قيام اللانصاف من النشاطات اللاسوقية، بمثل ما هو واضح أن اللانصاف ينجم عن النشاطات السوقية كذلك¹⁰.

3-3/ التكامل بين الدولة والسوق:

إن الاختيار ما بين الأسواق والحكومات أمر معقد، فعوضاً عن الخيار القاطع القائل إما الأسواق أم الحكومات، هناك خيار بين مختلف الأشكال المختلطة ما بين الاثنين. فإذا كان الخيار المفضل والمسيطر في صالح السوق، فلا بد أن يظل هناك دور هام لللاسوق (الحكومة) لأسباب تتعلق بحتمية أنماط الفشل السوقي، ويرتبط هذا الدور بشكل خاص بإنتاج السلع العامة وإقامة الظروف القانونية والبيئية الأخرى والمحافظة عليها، وهي الظروف الأساسية لأداء الأسواق. ومن ناحية أخرى، إذا كان الخيار المفضل والمسيطر في صالح اتخاذ القرار التخصيصي عن طريق الوسائل اللاسوقية (الحكومية) فلا بد أن يظل هناك دور هام للسوق. فحتى في الأنظمة المغرقة في المركزية، فإن النشاط السوقي لا بد وأن يظهر في الظروف التي تكون السياسات الحكومية فيها بالغة الصرامة.

3-4/ الدولة والسوق حدود إستراتيجية التنمية:

لقد أثبتت تجارب الدول في النصف الأخير من القرن العشرين أن سياسات التنمية التي استندت حصراً إلى تنظيم الحياة الاقتصادية من خلال الدولة فقط أو بإلقاء العبء كاملاً على قوى السوق فحسب، قد باءت جميعها بفشل ذريع.

أ- إن أنسب مثال يعبر عن فشل منطق "الدولة هي الكل" "The all state" هي تجربة روسيا الاتحادية. فلقد كان من المفترض أن ترفع مركزية السلطة الاقتصادية النمو بسرعة لتلحق بمستويات المعيشة الموجودة لدى الاقتصاديات الرأسمالية التي كان الاتحاد السوفياتي في منافسة دائمة معها. إلا أنه وبالرغم من النجاحات الأولى في تأسيس الصناعة الثقيلة وتوزيع المصالح الجماعية الأساسية، تعثر النظام السوفياتي بشبه زوال أرباح الإنتاجية، غياب المنفذ إلى الاستهلاك الجماعي والضغوطات السياسية القائمة في ظل النظام التسلطي. وقد تسببت الإصلاحات المتخذة في منتصف الثمانينات لتجاوز هذه العراقيل في أزمة بنيوية (هيكلية) رافقها انهيار تراكمي قرابة عشر سنوات.

فلقد أكدت تجربة روسيا الاتحادية أن إلغاء احتكار السلطة السياسية من حزب واحد وإلغاء التخطيط المركزي في إدارة الاقتصاد لا يكفيان بحد ذاتهما لكي يزدهر اقتصاد السوق. كما أكدت بصورة قاطعة أن السوق لا يملك خاصية إرساء ذاته بنفسه، وفي غياب دولة شرعية قادرة على وضع قواعد اللعبة الجديدة للمؤسسات والإجراءات والتشريعات تسود الفوضى وقانون الغاب.

ب- إن أحسن مثال يبين حدود منطق "السوق هي الكل" "The all market" هي تجربة التشيلي، حيث اضطرت الدولة في منتصف الثمانينات بعد أن انتهجت منهجاً ليبرالياً كاملاً منذ سنة 1973 للتدخل لتصحيح الاختلالات الناجمة عن هذا النهج، وقامت بتطوير الهيئات العامة المعنية بترويج الصادرات وقتنت تدفق رؤوس الأموال القصيرة الأجل وحافظت على تصرفها بإيراداتها من تصدير النحاس.

ج- كما أن بعض النجاحات التي حققتها دول أمريكا اللاتينية لا ترجع إلى الاستراتيجيات الليبرالية التي اتبعتها، وإنما على العكس إلى مرحلة التصحيح اللاحقة التي أدخلت حداً أدنى من تدخل الدولة، وذلك باعتراف بنك أمريكا للتنمية¹¹.

4/ دور ومكانة الدولة في الجزائر:

لقد لعبت الدولة الجزائرية دورًا هامًا في الاقتصاد يمكن ملاحظته من خلال ثلاث مراحل أساسية:

4-1/ المرحلة الأولى: منذ الاستقلال إلى نهاية الثمانينات

في هذه الفترة كانت الدولة الجزائرية ذات حضور متعدد في كافة مجالات الحياة (الاقتصادية، السياسية والاجتماعية) حيث تبنت النظام الاقتصادي الاشتراكي وسادت بذلك عملية التخطيط التي بدأ التفكير في تطبيقها ابتداءً من سنة 1966، فعرفت مجموعة من المخططات كان أولها المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) والذي يعتبر محاولة أولية تحضيرية في طريق نظام التخطيط والتوجيه المباشر للتنمية من طرف الدولة. وقد تلت هذا المخطط أربعة مخططات أخرى متوسطة الأجل.

وهكذا، فإن هذه المرحلة قد عرفت التدخل الواسع للدولة وتقليص دور القطاع الخاص والتضييق على المبادرة الفردية وتعطيل آليات اقتصاد السوق ومؤسساته. فسادت بذلك "الدولة الليفياتانية" "The Leviathan state" بمعنى الدولة المسيطرة على كافة المجالات.

4-2/ المرحلة الثانية: عشرية التسعينات:

بعد الانهيار الحاد لأسعار البترول الخام سنة 1986 المتبوع بأزمة المدفوعات الدولية، وجدت الجزائر نفسها مع نهاية سنوات الثمانينات وبداية التسعينات مجبرة على تبني سلسلة معايير تمكنها من الانتقال باقتصادها من اقتصاد مركزي وموجه ومخطط إلى اقتصاد السوق الحر. في هذا الصدد حاولت الدولة توفير ظروف أفضل للازدهار والأمن والاستقرار من خلال برامج اقتصادية واجتماعية معينة منها: إعادة الهيكلة، الخصخصة، التشغيل، التعليم، التكوين والصحة وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين. ففي هذه الفترة وضعت الدولة:

- برامج لتقليل دور الدولة وتشجيع القطاع الخاص؛
- تطوير اقتصاد العرض عن طريق تحرير الأسواق؛
- تراجع جزئي في المساعدات الاجتماعية؛
- تطبيقات اقتصادية نقدية (مراقبة تطور الكتلة النقدية).

وبهذا عرفت هذه المرحلة تراجعًا في دور الدولة إذ تم البحث عن طرق للخروج من الأزمة وتبني مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية (إعادة الجدولة، برنامج التعديل الهيكلي، السياسة النقدية للبنك المركزي).

4-3/ المرحلة الثالثة: بداية الألفية الثالثة:

شهدت هذه المرحلة عودة الدولة باتباعها سياسة كينزية تمثلت في "البرنامج الخاص للإنعاش الاقتصادي" "Special economic stimulus program" و"برنامج دعم النمو" "Program to support growth"¹².

11-Robert Boyer, « Etat, marché et développement : une nouvelle synthèse pour le XXI^e siècle ? », www.cepremap.cnrs.fr/

12- FaridYaici, « rôle de l'état et régulation économique : aspects théoriques et référence à l'Algérie », colloque international –mécanismes, instruments et rôle de l'état et l'économie de marché en Algérie-, école supérieure de commerce, Alger, 20 Juin 2004.

* اقتصاد السوق في الجزائر:

تبنت الجزائر بعد الاستقلال نهجا اقتصاديا اتسم بسيطرة الدولة على معظم أوجه النشاط الاقتصادي، حيث اقترن تدخلها الذي تميزت به السنوات (1966-1986) بتدخلها المتعاضم في المجال الاجتماعي وتقديمها للخدمات العامة (الصحة، التعليم، النقل والمواصلات). لكن، هذا النهج الاقتصادي (النظام الاقتصادي الاشتراكي) أثبت عدم فعاليته وتجانسه خاصة مع عدم قدرة القطاع العام على المساهمة بدرجة كبيرة في عملية التنمية، مما أدى إلى إعادة النظر في دور الدولة في الحياة الاقتصادية إثر الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد والتي ترجع جذورها إلى الأزمة البترولية سنة 1986.

قامت السلطات الجزائرية بالتخلي عن النظام الاقتصادي الموجه وفتحت الأبواب على مصرعها في إطار ما يعرف بـ"اقتصاد السوق"، حيث تبنت مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تكييف الاقتصاد الوطني مع التحولات الكبرى للاقتصاد العالمي والانتقال المتحكم فيه إلى اقتصاد السوق الذي بدأ التفكير في الانتقال إليه في الجزائر بصفة رسمية سنة 1988.

عرفت البلاد عدة إصلاحات اقتصادية ابتداء من سنة 1980 تمثلت في مجموعة من الإصلاحات الهيكلية لتنظيم الاقتصاد الوطني تمهيدا للانتقال من اقتصاد اشتراكي مخطط مركزي وموجه إلى اقتصاد السوق. فقد تمت إعادة هيكلة المؤسسات سنة 1982 بإلغاء الشركات الوطنية وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مما يوحي بالتخلي التام للدولة عن هذه المؤسسات ماليا نتيجة عدم قدرة الخزينة العمومية على التكفل بخسائرها. كما أعطيت الاستقلالية المالية للمؤسسات سنة 1987.

وعرفت الجزائر أيضا عدة تصحيحات ابتداء من سنة 1989 تمثلت في إصلاح جهاز الأسعار وبالتالي رفع الدعم عن السلع الضرورية من أجل تخفيض النفقات، وانتهجت إصلاحا ضريبيا بإدخال نظام يتماشى مع الدخول إلى اقتصاد السوق إلى جانب هذا، اتبعت سياسة تقشفية بهدف تقليص النفقات من أجل التحكم في عجز الميزانية. ضف إلى ذلك، الإجراءات التي مست الفئات الاجتماعية المحرومة والمتمثلة في صندوق دعم هذه الفئات. وهكذا، صار التخطيط المركزي يتلاشى شيئا فشيئا.

وقد لجأت الجزائر من جهة أخرى إلى سياسة إصلاحية معتمدة ومدعومة من المؤسسات المالية الدولية. فاتفاقية "Standby" مع صندوق النقد الدولي تدخل في إطار الإصلاحات الاقتصادية المهيئة للتحرير الكلي للاقتصاد الوطني، وتضمنت أهدافا عديدة أهمها خصخصة المؤسسات العمومية خاصة منها التي عرفت تدهورا كبيرا لعجلتها الإنتاجية، الرفع من النمو الاقتصادي عن طريق تشجيع الاستثمارات وتحفيز الصادرات خارج المحروقات. بالإضافة إلى الحد من ظاهرة البطالة وخلق مناصب شغل جديدة في إطار إنشاء مؤسسات صغيرة وتدعيم المؤسسات العائلية عن طريق القروض الحكومية وكذا التحكم في نسبة التضخم ومستوى الأسعار والأجور¹³.

كما طبقت الجزائر أيضا برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998) الذي يهدف إلى تحقيق التحرير التدريجي للاقتصاد أو بالأحرى الإطلاق التدريجي للحرية الاقتصادية. فهذا البرنامج يتضمن إجراءات قابلة للتطبيق على المدى القصير ترمي إلى التقليل إلى أقصى حد ممكن من الاختلالات الاقتصادية الكلية وإلى ربط قيمة العملة بالعملات القابلة للتحويل ويتوخى التقليل من

13- سيدي محمد شقاف وعبد الرحيم بن ناصر، "تصحيح السياسة الميزانية للجزائر في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق"، مذكرة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2002-2003، ص 28، 65.

الإنفاق العمومي. أما على المدى المتوسط والطويل، فإنه يهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وترقية الصادرات وترشيد الاستثمارات قصد رفع القدرة التنافسية للاقتصاد بأكمله¹⁴. إن المؤشرات المالية والاقتصادية الجزائرية قد تحسنت منذ منتصف التسعينات ويعود ذلك لسياسة التعديل الهيكلي والتي ساهمت في وضع حد لنظام التسيير الموجه الذي دام أكثر من عشرين سنة ليعطي دوراً أكبر لقوى السوق¹⁵. فقد نما إجمالي الناتج المحلي بنسبة 1.4% في عام 2002، وهبطت نسبة التضخم النقدي من مستوى 20% عام 1994 إلى 1.4% عام 2002، كما بلغت الاحتياطات النقدية 23 مليار دولار عام 2002.

إن الجزائر لا تزال في المرحلة الأولى من التحول إلى اقتصاد السوق وعليها:

- أ- تغيير الإطار القانوني لصالح التحول للسوق الحر (قوانين الملكية والإفلاس)؛
- ب- ترك تحديد الأسعار لقوى السوق (تحرير الأسعار)؛
- ج- السيطرة على عجز الميزانية وإصلاح النظام السعري؛
- د- تشجيع المنافسة الأجنبية وفتح الأسواق أمامها؛
- هـ- جعل العملة الوطنية قابلة للتحويل.

وتتولى الدولة تنظيم اقتصاد السوق من خلال حماية المنافسة وحماية المنتجين والمستهلكين مستخدمة في ذلك عدة وسائل تتمثل في التنظيمات (القرارات التنظيمية)، الاقتطاعات الإلزامية (الضرائب)، الاقتطاعات الاجتماعية (الاشتراكات الاجتماعية) وإعادة توزيع المداخر (منح البطالة، التقاعد... إلخ).

اتخذت الجزائر خطوات عملية أساسية في اتجاه اقتصاد السوق، فبعد التصحيح الهيكلي المفروض عليها من طرف صندوق النقد الدولي واستقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية، دخلت في مباحثات اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتقدمت بطلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة واتخذت خطوات بطيئة لتحرير عملتها.

ففي 25 ديسمبر 1995، قامت بتقديم طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ثم قدمت مذكرة تجارتها الخارجية في جوان 1996، ثم بعد ذلك عقد أول اجتماع يومي 22 و23 أبريل 1998 بـ "جنيف" والذي من خلاله توضحت الصورة حول مدى تطابق نظام التجارة للجزائر مع الإجراءات المتضمنة في الاتفاقيات التجارية للمنظمة العالمية للتجارة.

إن الانضمام إلى هذه المنظمة يحمل في طياته إيجابيات وسلبيات، لكنه رغم ذلك أصبح واقعا حتمياً لا مفر منه. فمن إيجابياته أنه دفع الجزائر للنهوض باقتصادها عن طريق القيام بالإصلاحات الاقتصادية للمؤسسات واتباع خطوات الانتقال إلى اقتصاد السوق. وتتمثل سلبياته في تقادم مشكل البطالة في المدى القصير نتيجة تسريح العمال من المؤسسات التي لم تستطع الصمود أمام المنافسة الأجنبية.

لدى يتوجب على الجزائر القيام بإجراءات للتخفيف من هذه السلبيات منها: إعادة تأهيل المؤسسات الجزائرية العمومية والخاصة للحصول على القدرة لمنافسة المؤسسات الأجنبية القوية، وبالتالي مراجعة كل المناهج الخاصة بتسيير المؤسسات وذلك بالاعتماد على الطرق الحديثة في إدارة الأعمال.

وفي 22 أبريل 2002، وقعت الجزائر مع الاتحاد الأوروبي بـ "فلانسيا" بإسبانيا اتفاق الشراكة الذي يكرس إقرار إطار جديد للتعاون بين الطرفين بغية تعزيز العلاقات الثنائية، ويأتي هذا التوقيع النهائي بعد التوقيع الأولي في 19 ديسمبر 2001، وقد سبق هذا التوقيع عدة جولات من المفاوضات التي انطلقت في مارس 1997، ثم توقفت لتستأنف عام 2000.

14- حياة سعيدات ونجاح بوريش، "واقع الدول النامية في ظل تحديات اقتصاد السوق-الجزائر نموذجا"، مذكرة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2003-2004، ص 75.

15- رشيد بريكي رقيق ومحمد بن شرقي ومحي الدين بوسعيد، "التمويل الداخلي والتنمية"، مذكرة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2001-2002، ص 54.

إن الجزائر اليوم تعمل على الاندماج في الاقتصاد العالمي وهذا يحتم عليها التحلي بالجرأة والشجاعة لخوض غمار المعركة أمام هيمنة العالم الخارجي، وأول ما يترتب عليها فعله هو اتباع خطوات مدروسة ورشيطة مبنية على قواعد اقتصاد السوق أخذة في الاعتبار احتياجات ومستويات التنمية. وذلك يتطلب القيام بوضع سياسة اقتصادية شاملة ومتكاملة لتتضمن المحاور الخاصة بالتنمية.

إن هذا الاندماج في السوق العالمي يتم من خلال إعادة تأهيل الاقتصاد، انتهاج سياسات تسيير فعالة، المعرفة الكافية والكاملة لميكانزمات السوق¹⁶، تأهيل المؤسسات وبناء القدرة التنافسية، تهيئة أدوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي. وكذلك تعديل وتحديث الهياكل الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتطوير القطاع الخاص والنهوض بقطاع الإنتاج وإقامة إطار إداري ملائم لاقتصاد السوق، والعمل في نفس الوقت على التخفيف من العواقب الاجتماعية السلبية التي يمكن أن تترتب على التعديل باتباع برامج متعلقة بالفئات الأكثر احتياجاً، بالإضافة إلى إقامة آليات نقل التكنولوجيا.

كل هذه الإجراءات على الدولة أن تتبعها حتى لا تقع في خطر استيراد موضة اقتصاد السوق. ذلك، لأنه من الخطأ أن تتخذ أي خطوة قبل أن يحدد توجهها وتدرس مستلزماتها وآثارها ودون أن يتخذ الاستعداد الكافي لها.

إن اقتصاد السوق يخلق مخاطر من جهة ويفتح آفاق من جهة أخرى، ولدى من الضروري معرفة نقاط ضعف الاقتصاد الوطني والسعي لتداركها لأن الفهم الجيد لاقتصاد السوق والمعرفة الجيدة لمؤسساته وآليات عملها هي ما يمكن من تحويل الإمكانات والفرص التي تملكها الجزائر إلى واقع مجسد وجعل الصدمات والمخاطر عبارة عن مكاسب ومنافع. وهذا يتطلب إعادة النظر في الإستراتيجيات الوطنية الشاملة والرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

* دور القطاعين العام والخاص في التنمية:

تحتاج التنمية إلى تضافر جهود القطاعين العام والخاص، فهي تستلزم دورا فعالا للقطاع العام ومساهمة نشطة للقطاع الخاص. فالقطاع العام قادر على أن يوفر بتكلفة اقتصادية واجتماعية ملائمة البنية الأساسية اللازمة والمناخ العام المطلوب، حيث يوفر خدمات متنوعة على جبهة عريضة من الأنشطة تشمل الطاقة، النقل والمواصلات، المرافق العامة... وغيرها من الخدمات الاجتماعية الأخرى. وتؤثر كفاءة الاستثمار العام على مستوى العائد الاقتصادي من الاستثمارات الكلية المتاحة للبلاد ويتأثر بالتالي النمو الاقتصادي الإجمالي.

أما في غياب القطاع الخاص النشط، لا تستطيع الدولة أن تدفع بمعدلات النمو الاقتصادي أو أن تحافظ على مستوياتها¹⁷.

وبناء على هذا، وفي سبيل تحقيق التنمية ينبغي التأكيد على:

1- أهمية تفعيل دور القطاعين العام والخاص معا تفعيليا اقتصاديا ناجحا في جذب وتشجيع الاستثمار ودعمها للمؤسسات والمشاريع الصغيرة والعمل على تذليل العقبات أمامها، وكذا الحاجة الماسة لممارسة دورهما في تدريب الكوادر الوطنية والاستجابة للمنافسة العالمية ببناء وتعزيز القدرة التنافسية في الإنتاج والإدارة والتسويق.

2- ضرورة إصلاح القطاع العام والقطاع الخاص واقتصاد السوق: في ظروفنا الواقعية ليس القطاع العام عاما ولا القطاع الخاص خاصا، ولا السوق سوقا حقيقية، بل هناك الاستخدامات الخاصة الواسعة للقطاع العام والملكية الحكومية والمال العام؛ وهناك جزء كبير من القطاع الخاص يعيش فقط من الامتيازات والاستثناءات والاحتكارات غير الشرعية، وليس من الإنتاج الحقيقي والإبداع والتصدير، وأما سوقنا المحلية فلا تعرف المنافسة الخلاقة، بل يسودها الاحتكار المنظم

16- حياة سعيدات ونجاح بوريش، مرجع سابق، ص 65-67، 87.

17- عبد القادر صافي، "إشكالية خصخصة القطاع العام في الجزائر"، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص 149.

الذي يضر بالمنتج والمستهلك ويتناقض مع العقلانية. والمطلوب تشريعات وسياسات اقتصادية وإدارات جديدة تعيد القطاع العام والخاص إلى النمو على أساس من الشروط المتكافئة وإحلال المعايير الاقتصادية محل المعايير الذاتية في التعامل مع كل من القطاعين.

3- أن نظام السوق وحده لن يصنع المعجزات، ولا بد من بناء القدرات الذاتية للجزائر المؤسساتية والإدارية والتكنولوجية، وبتعاون القطاعين العام والخاص، حتى تستطيع الجزائر أن تدخل في نادي الأقوياء. فلقد أن الأوان لتنتقل الجزائر إلى العالمية والانفتاح، ولتأخذ دورها الذي تستحقه في هذا العالم الجديد. فمبادئ التنمية المستقلة التي سادت منذ السبعينات سقطت، وأصبحت قوة الدول الاقتصادية تقاس بقدرتها على المنافسة وانخراطها في النظام الاقتصادي العالمي. كذلك فإن الإصلاح الشامل والعميق لم يعد مطلباً لتعزيز عمليتي النمو والتنمية فقط، بل أصبح مطلباً لحماية الأمن القومي الذي يتعزز بالقدرة الاقتصادية¹⁸.

الخاتمة:

إن الجزائر كباقي الدول تسعى للانفتاح ولأخذ الدور الذي تستحقه في هذا العالم الجديد، خاصة وأن مبادئ التنمية المستقلة التي سادت في الستينات والسبعينات والثمانينات قد سقطت، وأصبحت قوة الدول الاقتصادية تقاس بقدرتها على المنافسة وانخراطها في النظام الاقتصادي العالمي، كذلك فإن الإصلاح الشامل والعميق لم يعد مطلباً لتعزيز عمليتي النمو والتنمية فقط، بل أصبح مطلباً لحماية الأمن الوطني للجزائر الذي يتعزز بالقدرة الاقتصادية وبتعايش كل من الدولة والسوق من خلال القطاعين العام والخاص لتحقيق التنمية. زيادة على تبني سياسة اقتصادية كلية مستقرة تمكنها من استيعاب التغيرات الخارجية المتسارعة.

وإن الجزائر التي تبنت النظام الاشتراكي بعد الاستقلال والذي اتسم بتخطيط مركزي صلب أدى إلى تجميد المبادرة الفردية وتهميش القطاع الخاص، بدأت في الثمانينات بالتخفيف من حدة المركزية وذلك بإدخال أكبر مرونة في التسيير الاقتصادي أي الاتجاه نحو اللامركزية، وذلك للسعي تدريجياً إلى إعادة الاعتبار لقوانين السوق وتشجيع مبادرات الفاعلين الاقتصاديين بهدف تحقيق فعالية عوامل الإنتاج وتنمية القطاع الخاص. وفي هذا الصدد، تبنت مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي تعني الانتقال من النموذج التنموي الشمولي إلى النموذج الليبرالي التحرري للتأكيد على قرار الحسم بالتحول نحو اقتصاد السوق وانفتاح الأسواق وحرية المبادلات التجارية.

وفي هذا الإطار ينبغي تأهيل القطاع الخاص ليقوم بدور مستقبلي أكثر فعالية لمواجهة الظروف والمتغيرات الاقتصادية، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال الاستمرار في تهيئة المناخ الاستثماري اللازم لتعميق دور القطاع الخاص في عملية التنمية، كما أصبح من الضروري الاهتمام ببرامج التخصيص الكلي أو الجزئي للشركات الحكومية وشركات القطاع العام بما يساهم في توسيع الطاقة الاستيعابية وتخفيف الأعباء الإدارية والمالية عن أجهزة الإدارة الحكومية وتحقيق الاستخدام الأمثل للكفاءات والموارد المالية المتاحة.

ففي هذا السياق، ومن خلال الدراسة التي قمنا بها والمتعلقة بدور كل من الدولة والسوق يمكننا الخروج بالنتائج التالية:

- لا يمكن تصور اقتصاد قوي في عالمنا المعاصر يتطور بمعزل عن الفعالية الوظيفية للدولة على المستوى المحلي والدولي، فجميع الاقتصاديات لعبت فيها الدولة دوراً محورياً واستراتيجياً بل إن دورها يتعاظم من خلال تنوع وظائفها.
- يجب الأخذ بعين الاعتبار بعض المبادئ الأساسية عند إرساء قواعد الانتقال إلى اقتصاد السوق من بينها:

18- عبد الحميد ملكاني، "القطاع العام للدولة النامية هل هو ضرورة أم ادعاء؟

- تحديد الأهداف المراد تحقيقها أو الوصول إليها؛
 - العمل بسرعة متوسطة أي أن تحقيق الأهداف في ظرف قصير من الزمن سوف يشوه الخطة الاقتصادية ويخلق انحرافات عن مجمل التوجهات الاقتصادية الكبرى، فالإصلاح الاقتصادي يتطلب وقتاً لوضع أسسه وتحقيق برامجها؛
 - يجب ألا يكون هناك تراجع في اتخاذ أي قرار مهم.
- إن اعتماد آليات السوق يعني اعتماد آلية العرض والطلب لتحديد قيم السوق والخدمات المتبادلة فيه وتوزيع الموارد المتاحة بين القطاعات الاقتصادية. وهو لا يعني إلغاء وظيفة الدولة والسلطات الإقليمية التي تتحكم بالسياسة النقدية والمالية وتحدد من تقلبات الأسعار في سبيل مرونة السوق.
 - ينبغي على الدولة في ظل اقتصاد السوق أن تكون لها القدرة على إنشاء هيئات تضبيطية تتسم بالكفاءة ووضع قواعد للعبة تتسم بالشفافية والفعالية والعمل على تطبيقها بموضوعية على جميع المتعاملين في السوق.
 - إن تحقيق نتائج إيجابية لا يكون عن طريق استيراد النماذج والأساليب ولكن بتكييف هذه الأخيرة مع الواقع الداخلي والسلوكيات الاجتماعية، لأن الاستسلام للأفكار والمعادلات الرياضية المصاغة السهلة التطبيق قد يخفي وراءه الكثير من المجاهيل.
 - ينبغي أن تكون الأسواق تحت المراقبة والمتابعة، وأن تتدخل الدولة للتحكم بمساراتها لا أن تلغيها، وأن تساعد في تحسين عملها من خلال توفير البيانات وتيسير الحصول عليها.
 - إن السلطة السياسية في الجزائر تريد المرور إلى اقتصاد السوق في ظرف زمني قياسي جداً على غرار الرغبة السياسية في التصنيع السريع التي كانت لدى أصحاب القرار في عقد السبعينات، لكن التحول إلى اقتصاد السوق ينبغي أن يقام بالتدرج المكثف والمدروس وأن يتلائم مع تعميق جهود التنمية حتى يساعد على الاستفادة من الفرص التي تتيحها عملية الانفتاح.
 - إن نجاح الدولة في الارتقاء بالاقتصاد الوطني يكون بتبني نظام اقتصادي يقوم على آليات السوق والمنافسة ويلعب فيه القطاع الخاص دوراً رئيسياً، إلى جانب قيام الدولة بدور فعال وواع لزيادة معدلات الاستثمار وزيادة درجة الاعتماد على الذات وإحداث تغييرات هيكلية لإقامة مجتمع صناعي يتجه نحو التصدير، كما تقوم بمسؤولياتها في الإشراف والرقابة والتوجيه وتسعى إلى تأكيد البعد الاجتماعي للتنمية وتحقيق عدالة في التوزيع والمساواة في الفرص.
 - ينبغي قيام كل من القطاعين العام والخاص بدورهما في عملية التنمية، بحيث يكون للقطاع الخاص دوراً مهماً في تنفيذ خطة التنمية وتنفيذ الاستثمارات اللازمة مقابل أن يتركز دور القطاع العام في الفروع الإستراتيجية التي ترتفع فيها كفاءته وإيجاد صيغ للمشاركة والتسيير بينه وبين القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

التوصيات والاقتراحات:

- بناء على دراستنا لهذا الموضوع وانطلاقاً من النتائج التي توصلنا إليها، يمكن أن نقدم التوصيات والاقتراحات الآتية:
- 1. ضرورة المرور من سياسة اليد الحديدية للدولة إلى سياسة الدولة المنظمة والمؤطرة، فعلى السلطات العمومية أن تلعب دوراً تنظيمياً كأداة جديدة لمراقبة حركية الاقتصاد وهذا لقيادة الإصلاحات ومحاربة الرشوة والتهرب الجبائي والسوق غير الرسمي.

2. ضرورة قيام الدولة بدور استراتيجي لتكثيف الاقتصاد الوطني وتأهيل منظومته الاقتصادية المؤسسية من أجل تعظيم مصلحة الاقتصاد على المستويين القطري والدولي، بالإضافة إلى توفير بيئة صالحة لتنمية الاستثمار الخاص وتشجيع المنافسة وضبط الاحتكار وتوفير الهياكل الأساسية اللازمة.
 3. ضرورة اعتماد سياسة عمومية شاملة واستراتيجية فيما يتعلق بالقيام بالتحويلات اللازمة قصد التحكم في تكاليف الانتقال إلى اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي مع عدم التسرع في الانتقال إلى نظام السوق والخروج من نفق السياسات الاقتصادية الحالية.
 4. ضرورة إعادة هيكلة الإطار المؤسسي والجهاز الإداري بما يتواءم مع اقتصاد السوق وتيسير ممارسة القطاع الخاص لنشاطه ورعاية مصالحه.
- هذا ويبقى مفتاح التطور والخروج من بوتقة التخلف والحقا بركب التنمية يتمثل في العمل الجاد على تحريك الطاقات الكامنة واتباع منهجية واضحة الأسس سليمة المنطلقات في عملية الإصلاح مبدؤها الأساسي ينطلق من الإجابة عن التساؤل "من نحن؟". فالنموذج السليم للتنمية يبقى دائما بحاجة إلى مشاركة المواطنين وتوفير البيئة الملائمة وتحسين تسيير الأمور الاقتصادية.

المراجع:

- 1/ بريكسي رقيق رشيد وبن شرقي محمد وبوسعيد محي الدين، "التمويل الداخلي والتنمية"، مذكرة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2001-2002.
- 2/ سعيدات حياة وبوريش نجاح، "واقع الدول النامية في ظل تحديات اقتصاد السوق-الجزائر نموذجا"، مذكرة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2003-2004.
- 3/ شقاف سيدي محمد وبن ناصر عبد الرحيم، "تصحيح السياسة الميزانية للجزائر في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق"، مذكرة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2002-2003.
- 4/ صافي عبد القادر، "إشكالية خصخصة القطاع العام في الجزائر"، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995.
- 5/ عدون ناصر دادي، "اقتصاد المؤسسة"، دار المحمدية العامة، الجزائر، ط2.
- 6/ محرزي محمد عباس، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 7/ وولف (الابن) تشارلز (ترجمة علي حسين الحاج)، "الأسواق أم الحكومات -الاختيار بين بدائل غير مثالية-"، دار البشير، عمان، ط2، 1996.
- 8/ Bouzidi Abdelmadjid, « comprendre la mutation de l'économie Algérienne », société nationale de comptabilité, 1992.
- 9/ Bruno Alain, « Sciences économiques et sociales », ellipses, Paris, 2001.
- 10/ « Mécanismes, instruments et rôle de l'état et l'économie de marché en Algérie, colloque international, école supérieure de commerce, Alger, 20 juin 2004.

11/ Weber luc, « l'état acteur économique », economica, Paris, 3^{ème} édition, 1997.

12/ www.cepremap.fr

13/ www.mafhoum.com

14/ www.rezgar.com
